محليات

عضو مكتب تنفيذي: فساد في مياه السويداء وترهل في الإدارة

| عبير صيموعة

أثارت عضو المكتب التنفيذي المختص لقطاع المياه في المحافظة سهى الجرماني زوبعة من الانتقادات دفعت الجميع إلى طرح العديد من التساؤلات بعد أشارتها أمام وزير الإدارة المحلية وأمام مجلس محافظة السويداء إلى الفساد الموجود في مؤسسة مياه السويداء وترهل عمل الإدارة في التعاطي مع واقع المياه في المحافظة (على حد قولها)، معللة قولها: إن الأعطال المتكررة لآبار مياه الشرب في المحافظة وخروجها من الخدمة بالجملة تحت مسوغ تعطل المضخات الغاطسة رتب على المؤسسة تكلفة إصلاح وصيانة للمضخات خلال سبعة أشهر فقط ٣٢٠ مليوناً، حيث يتم شهرياً إرسال ما يزيد على ٢٠ مضخة غاطسة للإصلاح في ورش طرطوس وحلب والتي تعود للمتعهد نفسه!

لافتة إلى أن ثمن المضخة الغاطسة الجديدة لا يتجاوز ٧ ملايين وحاجة المؤسسة سنويا لا يتجاوز الـ٥٠ مضخة وبحسبة صغيرة تكون المبالغ المترتبة طوال العام لشراء الجديد تساوي مبالغ الإصلاح خلال سبعة أشهر فقط، ما يؤكد وبالأمر القاطع الهدر الكبير في عمليات الإصلاح تلك وضياع مبالغ عالية تحت ذريعة الإصلاح والصيانة.

وأمام تصريحات الجرماني كان لابد من الإشارة إلى أنه تم سابقا تشكيل لجنة من محافظ السويداء لمتابعة عمل آبار مياه المؤسسة، وقامت تلك اللجنة بالإشارة إلى قيام المؤسسة بمنح اشتراكات مياه لمزارع الخضر الممتدة على طول خط الضخ الرئيسي من محطة ضخ الثعلة، إضافة إلى الهدر الكبير الحاصل وخاصة في أكبال الكهرباء المغذية لتلك الآبار حيث جرى تمديد أكبال تفوق حاجة كل بئر عشرات الأمتار فضلاً عن عدم طمرها بشكل صحيح وتعرضها للشمس وعجلات الآليات وتشققها فضلا عن تعرض الكثير منها إلى السرقات.

ليبقى السؤال أين دور لجنة المحافظة في مراقبة الآبار وما الجدوى من تشكيلها؟ علماً أن المشرف على عمل تلك اللجنة هو نفسه عضو المكتب التنفيذي المختص التي أشارت إلى الترهل في عمل الإدارة والتقصير في عمل قسم الصيانة، فلماذا لم تقم مشرفة اللجنة بتوجيه أعضاء اللجنة بالسعي إلى تصحيح جميع ما تمت الإشارة إليه؟ علما أن رئيس قسم الآبار في مؤسسة مياه السويداء سميح نصر أكد أن اللجنة المذكورة وخلال فترة عملها لم تطلب الاجتماع بالقسم المسؤول عن آبار المؤسسة ولم تتناقش حتى مجرد نقاش بالإشكاليات التي تعترض عملية تشغيل الآبار ليجري العمل على توضيحها وتجاوزها؟

بدوره مدير مؤسسة المياه وائل شقير بين أن المؤسسة تحتاج سنوياً إلى ٤٥مضخة غاطسة بالاعتماد على عدد الآبار والعمر الفني للمضخة الغاطسة، على حين أن توريدات المؤسسة منها في سنوات الأزمة كان أقل بكثير بسبب نقص الاعتمادات المرصدة وغلاء الأسعار، موضحاً أنه وبحسب الاعتمادات المرصدة لهذه الغاية في العام ٢٠١٧ والبالغة ٧٥ مليون ليرة لا تغطي شراء ١٨ مضخة غاطسة فقط، وأن هذا النقص في توريدات المضخات يضطر المؤسسة إلى صيانة المضخات العاملة لعدد من المرات ما يؤدي إلى نقص كفاءة الصيانة، وهذا ما دفع المؤسسة إلى زيادة الاعتماد المخصص لشراء المضخات الغاطسة لعام ٢٠١٨ ليصل إلى ٢٠٠ مليون ليرة وذلك عند مناقشة خطة المؤسسة مع وزارة المالية للتقليل من الاعتماد على صيانة المضخات المستثمرة.

مضيفاً: إن صيانة المضخات تم تعهيدها لأكثر من ورشة وكانت النتائج ذاتها في العمر الزمني لخدمة المضخة بعد الصيانة وتم التعاقد مع المتعهد المذكور بناء على دفاتر شروط صادرة عن وزارة الموارد المائية.

أما اشتراكات المياه فأكد شقير أنه لا يوجد اشتراك واحد على خط الضخ الرئيسي لمحطة ضخ الثعلة إنما على خط المطحنة الفرعي، لافتاً إلى أن منح الاشتراكات يأتي بناء على قرار مجلس الإدارة في المؤسسة، موضحاً أن الاشتراكات الاستثمارية الزراعية تم إيقافها تقريباً منذ عامين كما أن المؤسسة وفي حالات شح المياه غير مسؤولة عن تأمين المياه بناء على تلك التراخيص.

البعض «يهرّب» الطلاب من المدارس العامة إلى المعاهد!

وزير التربية للمدرسين: من يعتبر أن راتبه غير كافٍ فبإمكانه الاستقالة

| محمود الصالح

كشف وزير التربية هزوان الوز عن قيامه بمعالجة فورية لظاهرة انتشار المعاهد الخاصة وتهريب الطلاب من المدارس النظامية إلى المعاهد الخاصة بالتواطؤ بين عدد من المدرسين ومديري المدارس والموجهين الاختصاصين خلال ساعات الدوام المدرسي.

وبيّن الوزير في تصريح خاص لـ«الوطن» أن القرارات التي أصدرها خلال زيارته لحلب كانت نتيجة تفشي ظاهرة انتشار المعاهد الخاصة غير المرخصة وعدم التزام المعاهد المرخصة بمواعيد الدوام، إذ حددت القوانين دوام المعاهد الخاصة بعد الظهر، لضمان عدم تعارضها مع الدوام الرسمي للمدارس، وإتاحة الفرصة أمام الطلاب لتحسين مستواهم في بعض المواد بارتيادها بعد الدوام المدرسي.

وأكد الوزير ضبط ٢٣ معهداً خاصاً غير مرخص في مدينة حلب تقوم بتدريس الطلاب الذين يشجعهم الأساتذة على ترك المدارس خلال الدوام الرسمي والالتحاق في المعاهد فضلاً عن هروب المدرسين من دوامهم في المدارس للتدريس في المعاهد الخاصة، معيداً السبب في تفشي هذه الظاهرة الخطيرة إلى تهاون المكلفين في العملية التربوية في حلب.

وحمل الوز مديري المدارس والموجهين مسؤولية غياب الطلاب عن مدارسهم من دون أي علاج من القائمين على العملية التربوية، ويأتي هذا الإجراء نتيجة المتابعة الميدانية للواقع التربوي في مختلف المحافظات.

وأشار الوزير إلى أن هذه الظاهرة ليست جديدة في حلب مؤكداً أنه تم إعطاء فرصة لمعالجة للمسؤولين في تربية حلب للحد من هذه الظاهرة، من دون فائدة فكان لابد من إجراء رادع وحاسم. ونفى الوزير بشدة أن يكون لانخفاض رواتب المدرسين مبرر للسلوك غير القانوني من بعض المدرسين، وقال: من يعتبر أن راتبه غير كاف بإمكانه الاستقالة، ومن غير المبرر قيام البعض بتهريب الطلاب من مدارسهم إلى المعاهد الخاصة والتسبب لأولياء الطلاب بدفع مبالغ مالية كبيرة لهذه المعاهد في وقت تقدم الدولة التعليم المجاني للجميع.

وتابع: لم نمنع المدرسين من إعطاء دروس في وقت فراغهم خارج أوقات الدوام المدرسي سواء في المعاهد الخاصة أم في بيوتهم لتحسين وضعهم المعيشي، وبالمقابل لن يتم التساهل تجاه أي تجاوز للأنظمة والقوانين.

ولفت الوز إلى استفحال هذه الظاهرة في حلب على عكس المحافظات الأخرى مؤكداً بأن جميع المعاهد الخاصة المرخصة في دمشق تداوم بعد الظهر فقط.

وعلى خلفية الجولة أصدر وزير التربية سلسلة من القرارات يوم أمس أعفى بموجبها سامر عبد الكريم حلاق من مهمته كمدير تربية مساعد لشؤون التعليم الإلزامي والطلائع وتعيين عبد الحميد المصري بدلاً منه وإعفاء جلال الحجي مدير التربية المساعد لشؤون التعليم الفني والمهني وتعيين أحمد شومان بدلاً منه وإعفاء نضال محمد نوري الحاكم من رئاسة شعبة التوجيه التربوي ومحمد حسن قباني من رئاسة دائرة التوجيه ومعتبر محمود سعيد من رئاسة شعبة المكتبات وعامر زين الدين من رئاسة دائرة المسرح.

وكذلك شمل الإعفاء ١٠ موجهين اختصاصيين و٧ موجهين تربويين ورئيسي شعب و٧ مديري مدارس. والكل كان السبب حسب ما نصت قرارات الإعفاء هو التقصير والإهمال في عملهم.

> ٢٣ معهداً خاصاً مخالفاً تطيح بـ٣٠ من الكادر التربوي

٧٠ ألف وصاية شرعية مؤقتة في العام الحالي معظمها أذونات سفر

زوجات يدعين فقدان أزواجهن من أجل السفر

| محمد منار حميجو

كشفت إحصائيات قضائية أن عدد الوصايا الشرعية المؤقتة بلغ نحو ٧٠ ألفاً خلال العام الحالي في دمشق وريفها معظمها أذونات لمنح جوازات سفر أو السفر خارج البلاد مقدمة من زوجات مغتربين مع الأولاد القاصرين.

وأكد مصدر قضائي أن عدد الوصايا المؤقتة انخفض بشكل ملحوظ خلال العام الحالي من نحو ١٥٠٠ إلى ٥٠٠ طلب يومياً وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع الوصاية التي تسمح للمرأة أو الولد القاصر بالسفر خارج البلاد.

وأوضح المصدر أن الوصاية الشرعية تخول الوصي التصرف بما فيه فائدة للموصى له وذلك بإذن القاضي الشرعي مبيناً أن الوصي يتقدم بطلب إلى القاضي يطلب منه الوصاية على الأولاد القاصرين وبعد دراسة الطلب المقدم للقاضي الشرعي، يتم تحديد الوصي بحسب ما تقتضيه مصلحة القاصرين.

ورأى المصدر أن معظم طلبات الوصاية تكون من النساء لطلب الوصاية على أولادهن القاصرين ولا سيما أن بعضهن يعاني من فقدان أزواجهن ما يدفعهن إلى تقديم طلب الوصاية لرعاية القاصرين أو للسفر خارج البلاد.

وبين المصدر أن القاضي يعتمد في الكثير من الأحيان على الشهود في حال المرأة التي تقدمت بطلب الوصاية على أولادها القاصرين بأن زوجها مفقود للتأكد من صحة ادعائها وفي حال أكد الشهود ذلك فإن القاضي يمنحها طلب الوصاية.

وأشار المصدر إلى أن هناك بعض الزوجات حصلن على طلب الوصاية بعد ادعائهن أن أزواجهن مفقودون للحصول على إذن سفر وبعد فترة راجع الأزواج المحكمة للادعاء على زوجاتهم أنهن سافرن مع أولادهم من دون إذنهم.

وأضاف المصدر: بعض الأزواج حركوا ادعاء بزوجاتهم باعتبار أن هذا يعتبر احتيالاً لذلك فإن القاضي يتشدد في هذه المسألة ولا سيما ما يتعلق بالوصاية التي يسمح للزوجة السفر خارج البلاد.

وأشار المصدر إلى أن هناك سماسرة يستغلون هذه الظروف بالتعاون مع المرأة للحصول على وصاية أذن سفر أو غيرها مقابل مبالغ مالية، مشدداً على ضرورة التنبه لهذا الموضوع لما فيه من نصب واحتيال بحق المواطنين.

وأكد المصدر أن الظروف المالية لعبت دوراً كبيراً في ازدياد عدد الوصايا الشرعية ولا سيما بعد كثرة عدد المفقودين من الأزواج الذين لا يعرف عن مصيرهم شيئ.

ولفت المصدر إلى أن هناك الكثير من النساء من خارج دمشق راجعن المحكمة الشرعية بدمشق بطلب وصايا شرعية للحصول على أذن السفر خارج البلاد مع الأولاد القاصرين نتيجة فقدان أزواجهن، مضيفاً: في مثل هذه الحالات يتم الاعتماد على الشهود أو الأقارب للتأكد من صحة ادعاء الزوجة.

وأضاف المصدر: يطلب أولاً من الزوجة أن تأتي بأحد أقرباء الزوج إلى المحكمة لتأكيد ادعائها وفي حال تعذر ذلك يعتمد على الشهود.

> معظم الطلبات لزوجات للوصاية على أولادهن

> انخفضت من ١٥٠٠ إلى ٥٠٠ طلب يومياً

طرطوس «تفكر» بإقامة مشروعات.. ولكن!

| طرطوس الوطن

أكد رئيس مجلس مدينة طرطوس محمد زين إعداد أضابير تنفيذية لمشروعات تنموية ضمن أملاك مدينة طرطوس بغرض تأمين موارد متجددة تكفي المدينة للنهوض بالمجالات كافّة وخاصة الخدمية.

وأوضح زين أن المشروعات التنموية شملت تنفيذ سوق لبيع الأسماك على الكورنيش البحري عند مرفأ الصيد والنزهة الجديد الواقع على حد مشروع كونكورد من الجهة الشمالية بقيمة ١٤٧ مليوناً، ومشروعاً لتنفيذ إكساء مبنى السوق التجارية الواقع على شارع إسكندرون بقيمة تقديرية ١٧٢,٦ مليون ليرة سورية وكذلك تنفيذ وإنشاء وإكساء وتجهيز لمدرسة بالمراحل كافّة على شارع المتنبي لعقار عائد ملكيته لمدينة طرطوس بقيمة تقديرية ١,٦ مليار ليرة سورية، وتنفيذ وتجهيز مسبح شعبي على الكورنيش البحري بقيمة تقديرية ١٨٤ مليون ل.س وبناء وإكساء معملين في المنطقة الصناعية في طرطوس «عصائر وكونسروة» بقيمة تقديرية ٤٤٥ مليون ل.س وإحداث شركة دعاية وإعلان «إعلانات ثابتة وشاشات إلكترونية» بقيمة تقديرية ٤٩ مليون ل. س مطالباً بتأمين الاعتمادات اللازمة لهذه المشروعات للبدء بها.

كما أكد رئيس مجلس مدينة طرطوس أن مجلس المدينة اتخذ قراراً بتحديد موقع لتخصيص ذوي الشهداء ومصابي الحرب وبديل من جميع أكشاك المدينة الموزعة عشوائياً في أحيائها وهذا الموقع يتوضع على الحد الشرقي لشارع ٨ آذار وعلى مساحة ٤٠ ألف م٢ تقريباً أو موقع آخر ضمن المدينة ومؤمن بجواره بالخدمات كافّة. والمدينة تقوم حالياً بإعداد إضبارة تنفيذية لإشادته حيث يحل مشكلة الإشغالات على الأملاك العامة الموزعة في المدينة؛ ويعتبر مشروعاً تنموياً مهماً كونه يرفد المدينة بمبالغ كبيرة سنوياً» تحسن موقعها الخدمي إضافة إلى أنه يؤمّن ٥٠٠٠ فرصة عمل مطالباً بالعمل على تأمين الاعتمادات اللازمة لإقامة هذا السوق بقيمة ٣ مليارات ليرة سورية.

جنائية حماة تسترد ١٦,٥ مليوناً اختلسها أمين صندوق المخابز

| حماة - محمد أحمد خبازي

استردَّ فرع الأمن الجنائي في حماة ١٦,٥ مليون ليرة كان قد اختلسها أمين صندوق فرع شركة المخابز العامة بدايات العام في المحافظة وعرضت «الوطن» عملية الاختلاس حينها.

وأكد مصدر في فرع الأمن الجنائي أنه وبناء على معلومات وردت إلى الفرع عن ارتكاب المدعو (م – ش) أمين الصندوق في شركة المخابز بعمليات مشبوهة بالتصرف بالأموال العامة تم تشكيل دورية للقبض عليه إثر محاولته الفرار مستقلاً سيارته الخاصة إلى دمشق على طريق سلمية حيث تمت ملاحقته بعد رفضه الإذعان والتوقف ما تسبب في حادث مروري أدى إلى إصابة شخصين في أحد شوارع مدينة سلمية.

وأضاف المصدر: وبالتحقيق مع المختلس تم اكتشاف اختلاسه أموال صندوق شركة المخابز وهي قيمة مبيعات ثلاثة مخابز عامة في مدينة حماة، إضافة إلى رواتب موظفي شركات مخابز الرقة وإدلب، إذ إن الجاني كان يسحب المبالغ ويوظفها في تجارة السيارات والعقارات وقد حقق فوائد من هذه العمليات تجاوزت ٤ ملايين ليرة خلال عام واحد.

وأكد المصدر أن أمين الصندوق كان قد اشترى لنفسه سيارة خاصة من أصول المبالغ المختلسة وسجلها باسم السائق (م – س) العامل في الشركة ذاتها للتمويه على عمليات الفساد التي ارتكبها.

وقال المصدر: استرد فرع الأمن الجنائي أموال الدولة المختلسة كاملة وسددت في المصرف التجاري السوري بحساب مديرية المخابز، وتمت إحالة المختلس على القضاء حيث تم الحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة وكف يده عن العمل الوظيفي.

مواطنون: تخفيضات التموين وهمية بقيت دون تنفيذ.. تواطؤ بين دوريات حماية المستهلك والباعة

تموين ريف دمشق: المواطن لا يتعاون بتقديم شكاوى بحق المخالفين

| القنيطرة- الوطن

استغرب المستهلكون وجود تسعيرتين للمواد الغذائية واحدة منشورة بشكل علني خاصة بدوريات التموين والثانية للمستهلك، وسط تباين والفجوة بين السعر المحدد من مديرية التجارة الداخلية بريف دمشق والسعر المعتمد من البائع ما خلق إشكالاً كبيراً بين المواطن والبائع وسط عجز الجهات المعنية في وضع حد لتلاعب التجار والباعة بالأسعار.

ويتساءل المواطن: أين التخفيضات التي أعلنتها وزارة التجارة الداخلية مؤخراً من تخفيض عدد من المواد والسلع هل بقيت أقوالاً دون تنفيذ!؟

المواطن زهير أبو علي يقول في جديدة عرطوز البلد عند باعة الأكلات الشعبية كالمسبحة الكيلو ٧٠٠ ليرة والفلافل القرص بين ١٠–١٥ ليرة وهذا الأمر ليس مخفياً على أحد، مبينا أن بعض الباعة خفضوا نسبة الطحينة من ٣٥ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة في مادة المسبحة وبالتالي التخفيض بالسعر جاء على حساب الجودة والنوعية وهذا غش وتدليس.

أما الأمر المفاجئ ما طرحه ناصر أبو محمد حول وجود تواطؤ بين دوريات حماية المستهلك والباعة حيث يتم إخبارهم بقدوم دورية تموين إلى جديدة عرطوز لتجد جميع المحال التجارية قد أغلقت وليعود بعدها المراقب لجمع (الخرجية المعتادة)، مبيناً أن المواد التي أعلنت تخفيضها وزارة التجارة الداخلية ما زالت على سعرها القديم كمادة الحلاوة والمعلن عنها بـ١٣٠٠ ليرة للعبوة وزن ٩٠٠غ ماركة البرج.

معاون مدير التجارة الداخلية بريف دمشق عمران سلخو أكد تسيير دوريات حماية المستهلك على المحال التجارية في مناطق ريف دمشق ومنها جديدة عرطوز لتقييدها بالأسعار المحددة، منوها بأن المواطن لا يتعاون مع المديرية في تقديم شكاوى بحق الباعة المخالفين لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.

وأشار سلخو إلى المتابعة اليومية لعناصر حماية المستهلك ومدى قيامهم بواجبهم على أكمل وجه، وحول التواطؤ بين الباعة وعناصر التموين طالب سلخو من المواطنين والفعاليات التجارية المختلفة الإعلان عن الأشخاص المسيئين من عناصر الرقابة التموينية لاتخاذ الإجراءات الفورية بحقهم، مبيناً إن ما ينقص البائع الذي لا يتقيد بالأسعار المحددة والمراقب التمويني الفاسد هو الضمير!؟

محافظ حماة: أداء مجالس المدن ومديري المؤسسات متباين والواقع التمويني غير جيد

| حماة - الوطن

أكد محافظ حماة محمد الحزوري أن فريق عمل المحافظة يتعامل بإيجابية مع الإعلام، وأن كل القضايا الخدمية التي تنشر في الصحف والمواقع الإلكترونية موضع اهتمامٍ ومعالجة، وقال: نرحب بأي فكرة تصوِّب مسارنا، ونتمنى نشر أي موضوع أو ملف فساد.

كان ذلك في لقاء ضمَّه مع الأسرة الإعلامية في المحافظة بحضور رئيس اتحاد الصحفيين السوريين موسى عبد النور وغسان فطوم عضو المكتب التنفيذي للاتحاد على هامش افتتاح دورة تدريبية للإعلاميين يقيمها الاتحاد في محافظة حماة.

ورداً على سؤال لـ«الوطن» عن الواقع الخدمي في المحافظة وأداء رؤساء مجالس المدن ومديري المؤسسات الخدمية، بيَّن المحافظ أن الواقع الخدمي مقبول عموماً ولكنه ليس بمستوى الطموحات والآمال، وأن أداء مجالس المدن ومديري المؤسسات متباين وليس بالمستوى ذاته، وقد طلبنا منهم تزويد المحافظة بخطط لمشروعات تنموية وإستراتيجية ومنها من استجاب ومنها ما هو مقصر كمجلس مدينة سلمية الذي أعفي رئيسه مؤخراً.

وأن هناك تحديات تواجه المحافظة وشكلت لها عبئاً بالخدمات والمدارس والحاجات الأساسية من الخبز والمواد الاستهلاكية.

فعدد سكان المحافظة حالياً هو ٢,٥ مليون نسمة، وعدد المهجرين من خارج المحافظة ٩٨٥ ألف نسمة أي ١٧٧ ألف عائلة وعدد المهجرين داخلياً ٩٨٠ ألف نسمة.

ورداً على أسئلة العديد من الزملاء اعترف المحافظ بأن واقع النظافة العامة في نصف العام الجاري الأول كان أفضل منه في نصفه الثاني، وخصوصاً في مدينة حماة، حيث سحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويله لـ ٣٠٠ عامل نظافة فشكل ذلك فجوة، ولكن هذا الواقع لو يجعلنا نقف مكتوفي الأيدي وإنما نعمل جاهدين لسدها ونستنهض الهمم لتحسين واقع النظافة العامة من خلال جولاتنا اليومية في أحياء المدينة.

وأما عن الواقع التمويني فقد أكد المحافظ أنه ليس جيداً ولكن ليس من مهام المحافظ أن يعمل مراقب تموين.

وبشكل عام على مديري الدوائر القيام بعملهم، والمواطن شريك في أي عمل أيضاً، سواء في تحقيق النظافة العامة أم بضبط الأسواق من خلال الشكوى وعدم السكوت عن المخالفين.

وعن حجب بعض المديرين المعلومات عن الصحفيين قال المحافظ: الجبان يتهرب والقوي يرد ويقول هذا عملي وهذه الإمكانات المتاحة.

موسى عبد النور رئيس اتحاد الصحفيين أكد أنه ينبغي على الإعلاميين مواكبة الواقع الخدمي والإضاءة عليه سلبياً أو إيجابياً، وعدم التصفيق للمسؤولين بل الكتابة عن الخطأ لتجاوزه وعن الإيجابيات لتعزيزها.